

تاريخ القبول: 2022/05/29

تاريخ الإرسال: 2022/02/01

محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية في تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2020 .

Trying to evaluate the performance of monetary policy instruments in their impact on economic variables in Alegria, an analytical study for the period 2000-2020

ط.د عزازي سامية¹، أ.د بن ساعد عبد الرحمان²

¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر) azzazi.samia@univ-alger 3.dz

² جامعة الجزائر 3 (الجزائر) ab.bensaad@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتبيان أثر أدوات السياسة النقدية على التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2020، بعدما تميز بداية من سنة 2002 بسيولة هيكلية لتتخلله بعض التغيرات بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 والأزمة الصحية لسنة 2020.

إلا أن السلطة النقدية تمكنت من التحكم في الكتلة النقدية وتعقيم السيولة الفائضة من خلال إتباع سياسة نقدية تقيدية، ليتم تغيير في نوع السياسة إلى توسعية بعد أزمة 2014 لتندرك الوضع، إذا السياسة النقدية المتبعة تميزت بالمرونة والفعالية في التحكم في الوضع الاقتصادي السائد طوال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية؛ أدوات السياسة النقدية؛ تعقيم فائض السيولة الهيكلية؛ التضخم؛ النمو الاقتصادي.

تصنيف: JEL: E52؛ E58 .

Abstract:

This study aims to show the impact of monetary policy tools on the changes taking place in the Algerian economy during the period 2000-2020, after the beginning of 2002 was characterized by structural liquidity interspersed with some changes after the oil crisis of 2014 and the health crisis of 2020.

However, the monetary authority was able to control the monetary mass and sterilize the excess liquidity by following a restrictive monetary policy, to change the type of policy to an expansionary one after the 2014 crisis to remedy the situation, if the monetary

policy followed was characterized by flexibility and effectiveness in controlling the prevailing economic situation throughout the period studying.

Keywords: monetary policy; monetary policy tools; structural excess liquidity sterilization; inflation; economic growth.

JEL Classification Codes: E52 ؛ E58

مقدمة:

اتخذت السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية ككل كونها تسعى لتحقيق الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي وهذا من خلال التحكم في العرض النقدي وكذا ضبط السيولة بما يتوافق والأهداف التي تسطرها السلطة النقدية ولتحقيقها يتوجب الاستعانة بالأدوات الكمية التي لها تأثير في حجم النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي.

مرت الجزائر بعدة أوضاع اقتصادية ومالية صعبة و تميزت بهشاشة النظام الاقتصادي التي استدعت التغير من الاقتصاد الاشتراكي إلى تبني اقتصاد السوق، هنا باشرت بعدة إصلاحات إقتصادية ومالية والتي كانت من أولها إرساء قانون النقد والقرض 10-90 وذلك في سنة 1990 الذي رسم معالم السياسة النقدية وأعاد الاعتبار للسلطة النقدية في إدارتها وتأثيرها على أهداف السياسة الاقتصادية.

واصلت موجة الإصلاحات سيرها فشهدت فترة الألفية الثالثة أين تميزت بفائض في السيولة مما استوجب من السلطة النقدية إدراج أدوات جديدة للسياسة النقدية الهدف منها امتصاص هذا الفائض من السيولة وبالتالي فإن أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة أثرت في المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق أهداف السلطة النقدية وبالتالي التحكم الفعلي في التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

بداية من 2014 دخلت الجزائر في أزمة مالية بسبب الانخفاض المتواصل لأسعار البترول كونها تتميز باقتصاد ريعي، ومن مخلفات هذه الأزمة على الجزائر تراجع كبير في احتياطات الصرف الأجنبية أي شهدت نقص كبير في مستوى السيولة هنا توجب على السلطة النقدية التدخل بإدراج أدوات غير مباشرة جديدة لضخ السيولة والخروج بالاقتصاد من حالة الكساد وكبح ارتفاع التضخم الناتج عن الإصدار النقدي والمحاولة العودة بالاقتصاد إلى حالة التوازن.

ومن هذه الحالات المتذبذبة للاقتصاد الجزائري نتبلور لنا الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لأدوات السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية للفترة

2000-2020؟

وللإجابة عن الإشكالية التالية نستعين بالأسئلة الفرعية كالتالي:

- هل باستطاعة أدوات السياسة النقدية تحقيق الأهداف التي حددتها السلطة النقدية؟
- هل التطبيق الجيد لأدوات السياسة النقدية يساهم في حل ومواجهة بعض المشاكل الاقتصادية؟

- كيف يمكن لأدوات السياسة النقدية التحكم في العرض النقدي وتعقيم السيولة الفائضة ومواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر؟
لقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في بناء هذه الورقة البحثية لما تضمنته من تحليل للوضع الاقتصادية السائدة ومدى مساهمة أدوات السياسة النقدية في معالجة هذه الاختلالات، لذا قمنا بتقسيم ورقتنا البحثية إلى مبحثين المبحث الأول نتحدث فيه عن الإطار النظري للسياسة النقدية والمبحث الثاني واقع وأداء أدوات السياسة النقدية للفترة 2000-2020.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية في الجزائر المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية:

(السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والوسائل والتدابير التي تستخدمها السلطة النقدية لتأثير على الكتلة النقدية التحكم في عرض النقود بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة). (عبد المطلب عبد الحميد، 2013، ص18).
- تعني أيضا تدخل البنك المركزي في تحديد كمية النقود في الاقتصاد الوطني ومدى تأثيره على حجم الائتمان وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية وأيضا تأثر على سعر الفائدة وبالتالي يكون لها تأثير على الاستثمار والنشاط الاقتصادي ككل.
المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية.

1- سياسة نقدية توسعية: تطبق هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي أين يكون التدفق الحقيقي من السلع والخدمات أكبر من التدفق النقدي وتهدف هذه السياسة إلى زيادة في الكتلة النقدية المتداولة وبالتالي السماح للبنوك التجارية بمنح الائتمان لتحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وهذا لإحداث التوازن في الاقتصاد، ويتم هذا عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني وتخفيض سعر إعادة الخصم وشراء أوراق مالية في سوق الأوراق المالية. (ذهب علي، 2017، ص274).

2- سياسة نقدية انكماشية: تطبق هذه السياسة لما يشهد الاقتصاد حالة من التضخم أين يكون المعروض النقدي أكبر من المعروض السلعي أي تقوم السلطة النقدية بالتقليص من الكتلة النقدية المتداولة أي بالتوقف عن الإصدار النقدي وإدخال أدوات لإجبار البنوك التجارية عن التقليص في منح الائتمان والحد من الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي الرجوع بالاقتصاد لحالة من التوازن، ويتم عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي الإجباري وزيادة سعر إعادة الخصم وتدخل البنك المركزي في السوق المالي كبائع للأوراق المالية. (عقون عبد السلام، 2018، ص66-67).

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية.

معظم الباحثين الاقتصاديين قاموا بتقسيم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف أولية تتمثل في تكوين مجتمعات الاحتياطيات النقدية وضبط ظروف السوق النقدية، وأهداف ثانوية تتمثل في معدلات الفائدة واستقرار أسعار الصرف وأيضا المجتمعات النقدية والأهداف النهائية التي تعكس أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك حسب الاقتصادي "نيكولاس كالدور" هي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وأيضا تحقيق التوظيف الكامل بالإضافة إلى تحقيق معدل عالي من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن

في ميزان المدفوعات مع الإشارة إلى أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف في أن واحد كونها تتعارض فيما بينها. (عبد الحميد عبد المطلب، 2013، ص 92-95-98-99-102).

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية.

حسب معظم الاقتصاديين يمكننا تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى جزئين الأدوات الكمية أو الغير مباشرة والأدوات النوعية أو المباشرة كالتالي (حليمي حكيم، حليمي ليلي، 2018، ص 32):

1 - الأدوات الغير مباشرة (الكمية) للسياسة النقدية: وهي الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في حجم الكتلة النقدية وتغييرها حسب الوضع الاقتصادي السائد والتقليل من الضغوط التضخمية وذلك من خلال جملة من الأدوات نوجزها كمايلي:

أ - معدل إعادة الخصم: تعد أداة لتدخل البنك المركزي في البنوك التجارية إما برفعه أو تخفيضه وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد.

ب - معدل الاحتياطي الإجمالي (الإلزامي): تستخدم هذه الأداة للتأثير في العرض النقدي والتحكم في حجم الائتمان المقدم من قبل البنوك التجارية حسب السياسة النقدية المطبقة إن كانت توسعية أو انكماشية.

ت - عمليات السوق المفتوحة: تستعملها السلطة النقدية من أجل امتصاص أو توفير السيولة وهذا حسب الحالة الاقتصادية عن طريق تدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية أو مشتريها لها.

2 - الأدوات المباشرة (النوعية) للسياسة النقدية: يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على توجه المعروض النقدي والائتمان من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة ونجد منها سياسة تأطير القروض وسياسة انتقائية للقروض، وأيضا سياسة أسعار الفائدة والنسبة الدنيا للسيولة.

بالإضافة لهاته الأدوات نجد أن هناك أدوات أخرى مكملة منها أداة الإقناع الأدبي وإصدار التوجيهات والتعليمات وأداة النشر والإعلان.

المبحث الثاني: واقع أداء أدوات السياسة النقدية للفترة 2000-2020.

المطلب الأول: محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية للفترة 2000-2013.

1 -التعديلات التي طرأت على القانون 90-10 والمتعلقة بأدوات السياسة النقدية في الألفية الثالثة.

شهد الاقتصاد الجزائري العديد من الإصلاحات خاصة بعد البرامج التي سطرته الدولة وفي بداية الألفية الثالثة بدأت تتشكل فوائض نقدية أين استدعت إلى التغير من الأدوات النقدية المطبقة هنا ظهرت بعض الثغرات في قانون النقد والقرض أين استدعى الأمر إلى إجراء بعض التعديلات في بعض المواد لكي تتماشى والوضع الاقتصادي السائد (وكانت بداية التعديلات من النظام 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 الذي جاء لينص على تنشيط أداة الاحتياطي الإجمالي بعدما تخطى عن كل الأدوات المستعملة قبل ظهور فائض السيولة منها معدل إعادة الخصم، وفي هذه الفترة أداة الاحتياطي الإلزامي لم تعد كافية لوحدها لامتصاص السيولة فتم إدراج أدوات أخرى بموجب التعليمات 02-02 الصادرة في 11 أفريل 2002 وهي أداة استرجاع السيولة عن طريق

النداء للعرض لـ 7 أيام وثلاثة أشهر). (شلغوم عميروش، 2017، ص39)، (وبعدها جاء تعديلات الأمر 11-30 المؤرخ في 26 أوت 2003، وهذا بعد محاولات من قبل السلطة النقدية على تكييف نظامها النقدي والمالي مع المقاييس العالمية). (رسول محمد، 2016، ص146)، كما رسخ هدف الاستقرار النقدي من خلال الاستقرار في الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية (بوشنب موسى، 2015، ص99)، كما قام هذا الأمر بإرساء مبادئ السياسة النقدية وتحديد أطرها القانونية وأدواتها وتكفل بنك الجزائر بتوجيه وإدارة السياسة النقدية كما قام بتعيين مجلس النقد والقروض كسلطة نقدية ولها الصلاحيات في إصدار النقد وهذا حسب المادة 62 (بلوافي محمد، 2012، 487-488)، أما فيما يخص التطورات التي جاء بها الأمر 11-03 فيما يتعلق بالأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية فنجدها في المواد التالية : المادة 41 المتعلقة بسبل الأمانات والمادة 42 متعلقة بأداة التسيقات والمادة 43 أداة القروض بالحساب الجاري والمادة 45 المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة، ثم بعدها جاء النظام رقم 02-04 المؤرخ في 4 مارس 2004 الذي حدد شروط تكوين الاحتياطي الإجمالي وأعاد ترسيخها (شليل عبد اللطيف، بن عزة إكرام، 2018، ص185)، وبموجب التعليم رقم 05-04 الصادر في 14 جوان 2005 تم إدراج أداة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة وتم إدارتها من قبل بنك الجزائر بلوائح وقوانين مختلفة، وفي 2009 تم إصدار النظام رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، وفي سنة 2013 تم إضافة أداة استرجاع السيولة لـ 6 أشهر وهذا لسابقتها الصادر في 2002 .

2 - محاولة تقييم أدوات السياسة النقدية في امتصاصها لسيولة في الفترة 2000-2013:

تعد هذه الفترة كمرحلة هامة في الاقتصاد الجزائري، أين شهدت ارتفاع المتواصل في أسعار البترول الذي أدى بالدرجة الأولى إلى تشكل احتياطي الصرف الأجنبي وزيادة في الكتلة النقدية M2، ومنه توفر السيولة في الاقتصاد التي أصبحت من سنة 2002 تعد كسيولة هيكلية يتوجب إلى امتصاصها، وقبل التطرق إلى مقدار السيولة في هذه الفترة يتوجب معرفة تطورات احتياطات الصرف الأجنبية جنباً إلى جنب مع تطورات أسعار البترول للفترة 2000-2013.

يتبين لنا أن ارتفاع الاحتياطات الأجنبية بشكل مستمر ومتواصل من سنة 2000 أين كانت 11,9 مليار دولار لتصبح سنة 2007 بـ 110,18 مليار دولار أي بنسبة نمو تقدر بـ 41,65% وظل هذا الارتفاع في نفس الوتيرة إلى أن بلغ أعلى مستوياته في هذه الفترة سنة 2013 بـ 194,01 مليار دولار أي بنسبة نمو تقدر بـ 1,75% مقارنة بسنة 2012 أين قدر بـ 190,66 مليار دولار وهذا الارتفاع المتواصل في احتياطات الصرف الأجنبية المسجلة كان سببه الأول هو تحسن في أسعار المحروقات وارتفاعها بحيث سجلت في 2000 بـ 28,5 دولار للبرميل، وبدأت في الارتفاع إلى أن أصبحت سنة 2007، 74,8 دولار للبرميل، وواصل هذا الارتفاع إلى أن سجل أعلى نسبة له سنة 2011 بـ 112,9 دولار للبرميل لينخفض قليلاً سنة 2012 و 111,0 على التوالي و 109,5 دولار للبرميل، مقابل هذا الارتفاع في أسعار البترول والتحسين في احتياطات الصرف

رافقة أيضا نمو في الكتلة النقدية وتحسن الوضعية الاقتصادية وزيادة السيولة في الاقتصاد التي يتوجب التحكم فيها.

2 - 1 السيولة الهيكلية المسجلة في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2013:

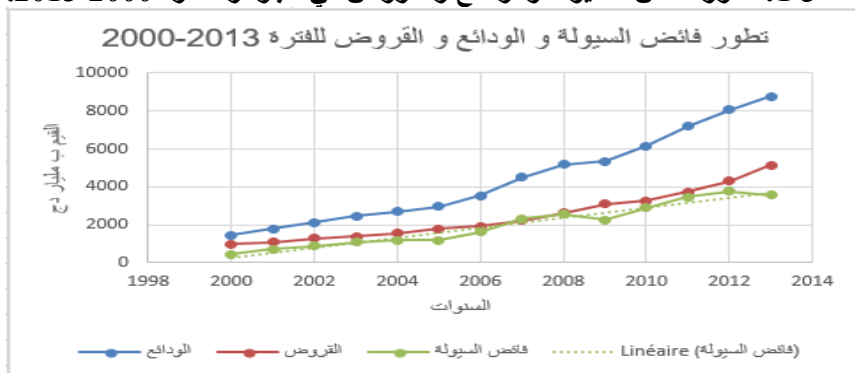
سجلنا في هذه الفترة النمو المتواصل في أسعار البترول والتي كانت سببا في تشكل احتياطات الصرف أجنبية كبيرة ومنه التي أدت إلى وفرة من السيولة التي أصبحت تعد هيكلية منذ سنة 2002 والجدول التالي يوضح تطور السيولة بحيث فائض السيولة = إجمالي الودائع - إجمالي القروض

الجدول 1: تطور السيولة في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2013 مليار دج.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الودائع	1441,8	1789,9	2127,3	2443,4	2705,3	2960,5	3516,5
القروض	993,7	1078,4	1266,8	1380,2	1534,3	1778,9	1904,1
فائض السيولة	448,1	711,5	860,5	1063,2	1171	1181,6	1612,4
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الودائع	4517,3	5161,8	5343,7	6164,2	7180,3	8061	8780,4
القروض	2203,7	2614,1	3086,5	3268,1	3726,5	4296,4	5156,3
فائض السيولة	2313,6	2547,7	2257,2	2896,1	3453,8	3764,6	3554,1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على rapports annuels de la banque d'algerie sur «Évolution économique et monétaire en algérie» rapports 2003,2008 et 2013.

الشكل 1: تطور فائض السيولة والودائع والقروض في الجزائر للفترة 2000-2013.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 02.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن هناك تطور في مستوى السيولة المصرفية بحيث سجلت في سنة 2000 بـ 448,1 مليار دج لترتفع إلى 1063,2 و 860,5

مليار دج سنوات 2002 و 2003 على التوالي، لتواصل في نفس الوتيرة أي بالارتفاع لتصبح منذ سنة 2002 كفائض سيولة هيكلي، وهذا الارتفاع بدوره يعود على الوضعية الاقتصادية أي التطور الحاصل في صافي الموجودات الخارجية بسبب تطور أسعار البترول كون الجزائر تتميز بالتبعية للمحروقات أي اقتصاد ريعي، وهذا أدى بدوره لتطور الكتلة النقدية وتطور الدوائع الإجمالية طوال فترة الدراسة من سنة 2000 حتى سنة 2013، وهذا ما يوضحه الشكل 1، وواصل هذا الفائض في السيولة بالارتفاع حتى سنة 2009 أين تراجعت قليلا إلى 2257,2 مليار دج، بالمقارنة مع سنة 2008 أين كانت 2547,7 مليار دج، وهذا التراجع المسجل كان سببه التراجع الطفيف الذي سجل في صافي الموجودات الخارجية بسبب التراجع الطفيف في أسعار البترول، لتعود إلى الارتفاع وتسجل أعلى نسبة لها سنة 2012 قدرت بـ 3764,6 مليار دج، لتواصل الانخفاض وتسجل سنة 2013 بـ 3554,1 مليار دج، وهذا يعود إلى التراجع المسجل في أسعار البترول.

لذا نستنتج من هذا الفائض المحقق في السيولة أن معدل سيولة الاقتصاد في حد ذاته يتميز بالارتفاع طوال فترة الدراسة، وهذا دليل على استمرارية في الإنتاج النقدي بحيث تجاوز نسبة 5% في أغلب السنوات، والسبب يعود إلى البرامج المطبقة من برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و يليه برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

2-2 محاولة تقييم أدوات السياسة النقدية في تعميمها للسيولة الفائضة للفترة 2000-2013.

من بداية سنة 2000 ونحن نلاحظ أن هناك زيادة في قيمة صادرات المحروقات المؤدي إلى التراكم في الاحتياطات الأجنبية، والذي قابله نمو في الكتلة النقدية والمؤدي بدوره إلى زيادة في الإنفاق الحكومي في البرامج التنموية. وهذا بدوره أدى إلى نمو سريع للسيولة (تشوكتش كبير حسن، بوشامة مصطفى، 2018، ص67)، بحيث أصبحت هيكلية منذ سنة 2002 وهذا توجب تدخل بنك الجزائر لمعالجة هذه الوضعية من خلال تبنيه لسياسة نقدية انكماشية من أجل التحكم في المعروض النقدي وبالتالي التحكم في فائض السيولة فقام بإدراج لأدوات نقدية أخرى جديدة بالإضافة إلى الأدوات السابقة والغرض منها امتصاص هذا الفائض الهيكلي من السيولة والجدول التالي يوضح الأدوات المطبقة ونسبة امتصاصها لسيولة.

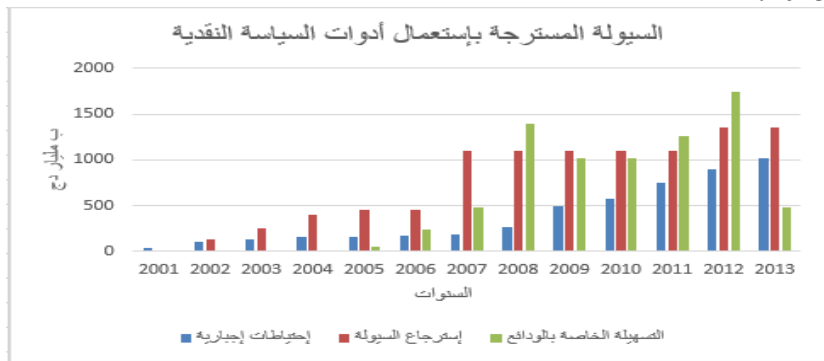
الجدول 2: أداء أدوات السياسة النقدية في امتصاصها للسيولة الفائضة للفترة 2001-2013 (مليار دج)

السنوات	سيولة مسترجعة بأداة الاحتياطي الإلزامي	سيولة مسترجعة بأداة استرجاع السيولة	سيولة مسترجعة بأداة التسهيل الخاصة بالوديعة	إجمالي السيولة المسترجعة
2001	43,5	-	-	43,5
2002	109,5	129,7	-	239,2

376,7	-	250	126,7	2003
557,3	-	400	157,3	2004
607,3	49,7	450	157,3	2005
621,2	243	449,7	171,5	2006
1287,1	483,11	1100	186,1	2007
1372,2	1400,4	1100	272,17	2008
1494,7	1022,1	1100	494,13	2009
1594,1	1016	1100	569,86	2010
1669,9	1258	1100	754,1	2011
2104,1	1739,9	1350	891,38	2012
2241,4	479,9	1350	1024	2013

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

الشكل 2: استرجاع السيولة بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية للفترة 2001-2013.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

من الجدول أعلاه والشكل رقم 2 سوف نقوم بتحليل أداء أدوات السياسة في امتصاصها لسيولة الفائضة ومقدار فعاليتها، أولاً أداة الاحتياطي الإلزامي، وهذه الأداة التي يعتمد عليها بنك الجزائر لتحكم في السيولة والائتمان ويطبقها حسب الحالة الاقتصادية السائدة، قام بالرفع من هذا المعدل بغية امتصاص الفائض من السيولة الناجمة عن ارتفاع سعر البترول، وكذا تقاديا للمخاطر التضخمية التي تنجم عن السيولة الفائضة غير الموظفة في البنوك مع العلم أن هذه النسبة تكون محصورة بين (0% - 15%) "حسب الجريدة الرسمية العدد 27 ص 38 مارس 2004".

وقد تم تفعيلها بداية من 15 ديسمبر 2001، وكانت النسبة 3%، بحيث تم امتصاص مبلغ 43,5 مليار دج، وارتفعت هذه النسبة سنة 2002 إلى 4,25%، لتمتص مبلغ معتبر من السيولة الفائضة قدر ب 109,5 مليار دج أي بنسبة 45,77%، وهذا يعود لكون البنوك التجارية تعود إليه لوضع هاته المبالغ مقابل نسبة المكافئة التي تتحصل عليها، وثبتت من سنة 2003 إلى غاية سنة 2007 في 6,5%، لذا نجد أنها امتصت مبلغ 157,3 مليار دج

سنتي 2004 و 2005، لترتفع إلى 186,1 مليار دج سنة 2007 أي بنسبة 14,45% من إجمالي السيولة الممتصة.

وقد تم رفع هذه النسبة بعد صدور التعليم 07-13 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 (حسين بن العارية، عبد السلام بلبالي، 2018، ص204)، إلى 8% سنتي 2008 و 2009، وهذا الارتفاع أدى إلى زيادة السيولة الممتصة لتبلغ سنة 2009 ب 494,13 مليار دج أي بنسبة 33,05%، وبقيّة في الارتفاع لتسجل سنتي 2010 و 2011 نسبة 9%، وسنة 2013 سجلت نسبة 12%، وهذا بعد صدور التعليم 02-2013 المؤرخة في 23 أفريل 2013. لتسجل أعلى مستوى لها سنة 2013 بمبلغ 1024 مليار دج أي بنسبة 45,68% من إجمالي السيولة الممتصة. لذا نقول أن أداة الاحتياطي أثبتت جدارتها في إدارة السيولة وامتصاص الفائض من السيولة.

ثانياً أداة استرجاع السيولة شهدت هذه الأداة عدة تطورات منذ ظهور فائض السيولة في سنة 2002، بحيث في هذه الفترة أصبح بنك الجزائر في دور المقترض من البنوك التجارية وهذا للامتصاص الفائض من السيولة على عكس المرحلة السابقة (طهراوي فريد، جوادي علي، 2017، ص266)، كما تعد هذه الأداة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها بنك الجزائر في امتصاص السيولة الفائضة، وتعد أكثر مرونة من أداة الاحتياطي الإجباري كونه يمكن التغيير في معدلات الفائدة عليها وكذا مدة استحقاقها، كما أدرجت فيها أداة استرجاع السيولة ل 7 أيام منذ سنة 2002 بمعدل 2,75 % ثم خفض سنة 2004 إلى 0,75% ليعود إلى 1,25% في فترة 2005-2008 ليخفض مجدداً إلى 0,75% من 2009 إلى غاية 2013. في حين أن أداة استرجاع السيولة ل 3 أشهر أدرجت سنة 2005 بمعدل 1,90 % لترتفع إلى 2,5% سنوات 2005 و 2007 لتثبت في 1,25% من 2009 إلى غاية 2013. وفي جانفي 2013 أدرجت أداة استرجاع السيولة ل 6 أشهر بمعدل 1,5%، هذه الأداة امتصت جزء كبير من السيولة الفائضة بحيث في سنة 2002 امتصت 129,7 مليار دج لترتفع إلى 450 مليار دج سنة 2005 وتواصل في هذا الارتفاع وتسجل ب 1100 مليار دج من 2007 إلى 2011، وهذا الارتفاع يعود لسبب إدراج أداة استرجاع السيولة ل 3 أشهر بداية من 2005، أما في 2012 و 2013 كان أعلى مستوى لها 1350 مليار دج، ويعود ذلك لإدراج أداة استرجاع السيولة ل 6 أشهر.

ثالثاً أداة تسهيل الودائع المغلة للفائدة لقد تم تعزيز السياسة النقدية في سنة 2005 بإدراج هذه الأداة والتي تسمح للبنوك التجارية بتكوين ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بالمقابل تتحصل على فائدة ثابتة وتراوحت معدلاتها بين 0,30% و 0,75%. يتضح أمامنا أن المبالغ الممتصة بواسطة هذه الأداة شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بحيث المبلغ الممتص سنة 2005 كان 49,7 مليار دج، ليرتفع هذا المبلغ إلى 1400,4 مليار دج سنة 2008. وهذا ما كان مؤدي إلى تضاعف حجم نمو الودائع المغلة للفائدة بنسبة 189,9% من نفس السنة رغم أن معدلات الفائدة كانت منخفضة إلا أنها كانت فعالة. لتعود مجدداً إلى الانخفاض سنتي 2009 و 2010 وسجلت على التوالي 1022,1 و 1016 مليار دج، لتعود مجدداً للارتفاع منذ 2011 وسجلت أعلى مبلغ ممتص لها سنة 2012 ب 1739,9 مليار دج وترجع للانخفاض سنة 2013 وتسجل 479,9 مليار دج، وهذا

الانخفاض المتكرر كان سببه انخفاض في احتياطات الصرف الأجنبية التي كان سببها تراجع في أسعار النفط.

مما سبق يمكننا القول أن بنك الجزائر وللفترة 2000-2013 تمكن من تحقيق أهداف سياسته المطبقة التي تهدف لامتناع الفائض من السيولة، وبالتنسيق بين الأدوات الثلاثة تمكن من التحكم في هذا الفائض من السيولة الذي عزز دور أداة الاحتياطي الإجباري بإدراجه للأداتين جديديتين أداة استرجاع السيولة وأداة تسهيله الودائع المغلة للفائدة اللتان مكنتا السلطة النقدية من سحب مبالغ معتبرة من السيولة الفائضة.

المطلب الثاني: محاولة تقييم أدوات السياسة النقدية خلال الأزمة البترولية الراهنة 2014-2020.

1 - لمحة عن الأزمة البترولية التي مست الجزائر للفترة 2014-2020:

مع بداية الألفية الثالثة شهدت الجزائر طفرة بترولية التي أعادت التوازن للوضع الاقتصادي الكلي والانتقال من حالة العجز إلى حالة الفوائض أي من حالة الانكماش المطبقة إلى النمو كما رأيناه سابقا (حليمي حكيمة، حليمي ليلي ، 2018، ص36). مباشرة بعد هذه الفترة شهدت الجزائر أزمة بترولية حادة بداية من سنة 2014 التي (شهدت فيها انخفاض لقيمة العملة الوطنية بنسبة 25 % مقابل الدولار هذا في عام 2015 وفي نفس السنة ارتفع معدل التضخم إلى 4,8 %، وكذلك العجز المالي الذي تضاعف إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الإيرادات البترولية)، (benzina R,nadine, 2015, p215, labaci B, 2018, p215)، الانخفاض المتواصل لأسعار البترول وهذا بداية من سنة 2011 بنسب صغيرة للتضاعف بسرعة، هنا كان تدخل من قبل السلطة النقدية لمواجهة ضغوط الانخفاض الحاد للأسعار من خلال إلغاء السياسة التوسعية المتبناة من سنة 2001، والمطبقة سواء على مستوى السياسة المالية أو السياسة النقدية والانتقال إلى سياسة انكماشية تشفوية وهذا لأجل تفادي الأضرار الناجمة من هذه الأزمة والجدول التالي يوضح تغيرات أسعار البترول .

الجدول 3: تغيرات أسعار البترول للفترة 2011-2020 (بالدولار للبرميل الواحد).

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر البترول	112,92	111,49	109,38	99,68	52,79	44,28	54,12	71,44	64,4	42

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "تقرير شهري حول تطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء مارس 2019 ص 19 .

Opce : Annual statistical bulletin 2019 p.90.

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك انخفاض متواصل لأسعار البترول بداية من سنة 2011 بحيث سجل 112,92 دولار للبرميل، وكان هذا الانخفاض لغاية سنة 2014 أين سجل 99,68 دولار للبرميل، وبدأت هذه الأسعار بالتدهور بحيث سجلت سنة 2015 بـ 52,79 دولار للبرميل، ليسجل أدنى نسبة له سنة 2016 بـ 44,28 دولار للبرميل. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الزيادة الكبيرة في المعروض النفطي. وهذا أدى إلى الركود

في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط بسبب ضعف استجابة النشاط الاقتصادي في الأسواق الناشئة، وكانت هذه النسب المتدنية لها آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي أي يعتمد على 98,2 % في مداخيله على العوائد المتأتية من تصدير البترول، وهذا الانخفاض انعكس سلبا على الناتج المحلي الإجمالي، ثم عادت هذه النسب للارتفاع من جديد بحيث سجلت في 2017 و2018 على التوالي 54,12 و71,44 دولار للبرميل، وبقي يشهد تذبذبا أي سجل في سبتمبر 2019 بـ 64,4 دولار للبرميل أي تحسن طفيف في الوضعية الاقتصادية مقارنة بسنة 2016، ليعود ويسجل انخفاض في السوق العالمي سنة 2020 أين بلغ 42 دولار للبرميل، والجدول التالي يبين تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 4: تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2020.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نمو الناتج المحلي الإجمالي %	3.80	3.76	3.2	1.3	1.2	0.80	-5.1

المصدر: صندوق النقد الدولي الإحصاءات المالية والدولية.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تفاوت بين هذه النسب بحيث الانخفاض كان قليل بين سنوات 2014 و2015 و2016 وظلت النسبة محصورة في 3,2 و3,80 %، والعكس في سنة 2017 الذي سجل بـ 1,30 % ثم تراجع سنة 2018 وسجل نسبة 1,2 %، وهذا الانخفاض في النمو الاقتصادي كان له التأثير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الذي سجل نسبا موجبة بداية من سنة 2018. وقد تراجع هذا النمو في الناتج الإجمالي سنة 2019 ليسجل نمو قدر بـ 0,80% وأيضاً لهذه الأزمة التأثير في السياسات المتبناة بحيث تم تغيير في السياسة النقدية المنتهجة وتحويلها لسياسة انكماشية تشفوية، ليسجل لنا سنة 2020 قيمة سالبة بلغت -5,1 %، وهذا يعود للوضع الاقتصادي المتأزم بسبب الأزمة الصحية التي أثرت كثيراً على اقتصاد و أشلت حركته.

2 - تقييم أدوات السياسة النقدية بعد الأزمة البترولية للفترة 2014-2020:

بعد أن شهدت الجزائر فترة الرخاء خلال الفترة 2001-2013، توجهت بداية من سنة 2014 نحو أزمة اقتصادية حادة، التي صاحبت معدلات تضخم مرتفعة بالإضافة إلى ارتفاع في الكتلة النقدية بسبب الإصدارات النقدية التي تقوم بها الدول دون ما يقابلها من إنتاج حقيقي. وتوقفت عن هذه العملية سنة 2018 بحيث بدأ اتجاه الدولة نحو التمويل غير التقليدي بداية من سنة 2017 كما رافق هذه السياسة الانكماشية التوقف عن استعمال أدوات امتصاص السيولة منذ سنة 2016. أما معدل إعادة الخصم فقد ثبت في 3,75 % منذ سنة 2016، وكذا التوقف عن استعمال أداة تسهيلات الودائع منذ 2015. وتم إدراج مكانها أدوات السوق المفتوحة لمدة 7 أيام منذ أفريل 2017، ثم أدرجت بعدها لمدة 3 و6 و12 شهرا كلها بنسبة 3,50 %، وهذا بداية من ماي 2017، أما معدل الاحتياطي الإجباري فقد خفض إلى 8,00 % سنة 2016 ليخفض إلى 4,00 % في أوت 2017، ثم يعود للارتفاع سنة 2018 ليسجل نسبة 10,00 % ليوصل الارتفاع في سنة 2019 ليسجل في مارس من نفس السنة نسبة 12,00 % وهذا من أجل السير في السياسة

النقدية الانكماشية وتحفيز البنوك التجارية على وضع حد للانتمان المقدم، وهذا من أجل الرجوع لحالة التوازن والجدول التالي يوضح تطورات أدوات السياسة النقدية المطبقة.

الجدول 5: التغير في أدوات السياسة النقدية للفترة 2014-2020.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل إعادة الخصم %	4	4	3,5	3,75	3,75	3,75	3,75
معدل الاحتياطي الإلزامي %	12	12	8	4	10	10	3
استرجاع السيولة							
ل 7 أيام %	0.75	0.75	0.75	-	3.50	3.50	3.00
ل 3 أشهر	1,25	1,25	1,25	-	-	-	-
ل 6 أشهر	1,50	1,50	1,50	-	-	-	-
عمليات السوق المفتوحة							
ل 7 أيام %	-	-	-	3.50	3.50	3.50	3.00
ل 3 أشهر	-	-	-	3,50	-	-	-
ل 6 أشهر	-	-	-	3,50	-	-	-
ل 12 شهر	-	-	-	3,50	-	-	-

المصدر: بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46 سنة 2019 ص 17، و 52 لسنة 2020 ص 17.

وهذه الإجراءات انعكست على المؤشرات النقدية التضخم والكتلة النقدية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 6: يبين تغير المؤشرات النقدية للفترة 2014-2020.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم %	2,92	4,78	6,40	5,59	7,4	1,95	2,42

17320 6,*	1651 0,7	16636 7,	14974 6,	13816 3,	13704 5,	1368 6,8	الكتلة النقدية مليار دج
--------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	----------------------------

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44 سنة 2018 و 52 لسنة 2020. * سبتمبر 2020

من خلال الجدول السابق يتضح أماناً أن معدل التضخم كان سنة 2014، 2,92 ليسجل ارتفاعاً بعد ذلك سنة 2015 بـ 4,78% ليواصل هذا الارتفاع لغاية 2018 أين سجل معدل مرتفع قدر بـ 7,4% ويعود ذلك لعدة عوامل كارتفاع نسبة المواد الاستهلاكية والتي ساهمت في ارتفاع الأسعار وغيرها من العوامل، ولهذا السبب عاد معدل الاحتياطي الإلزامي للارتفاع من جديد لامتناس فائض الكتلة النقدية وتخفيض هذا المعدل المرتفع للتضخم ليسجل في الثلاثي الأول من سنة 2019 بـ 4,08%، وتعلق أيضاً بالارتفاع المستمر للكتلة النقدية من 13686,8 مليار دينار سنة 2014 إلى 14974,6 مليار دينار سنة 2017 أي بمعدل نمو 8,38%، ويتواصل هذا الارتفاع لغاية سنة 2018 بحيث سجلت 16636,7 مليار دج. أما سنة 2019 فقدرت بـ 16510,7 مليار دج، لترتفع إلى 17320,6 مليار دج في سبتمبر 2020. وتعد وضعية مؤقتة، ومن بين مخلفات الأزمة كذلك التدهور المستمر في قيمة العملة المحلية بحيث كانت في سنة 2014، 80,56 دج مقابل دولار واحد لترتفع هذه النسبة طيلة هذه السنوات لتصل إلى 118,2906 دج مقابل دولار واحد في سنة 2018، وهذا نتيجة ضعف الاقتصاد الحقيقي والإنتاجي وضعف إنتاجية المؤسسات وقد سجل سنة 2019 في الثلاثي الأول 119,3178 دج / دولار واحد فقط و 129 دج/دولار لسنة 2020.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع أدوات السياسة النقدية وجدنا أنها فعالة لفترات دون الأخرى، كما أن بنك الجزائر يقوم بتعديلها حسب الحالة الاقتصادية السائدة من تضخم أو انكماش فتوصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج:

- شهدت السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري عدة تغيرات في فترة 2000-2020 فبعدما كانت ذات اتجاه انكماشى منذ 2001 بعد ظهور فائض السيولة ومحاولة لتعقيم السيولة إلا أنه منذ سنة 2014 تم تغيير الاتجاه نحو السياسة النقدية التوسعية من أجل تفادي عواقب نقص السيولة واستيعاب الأزمة البترولية كون الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد ريعي.

- أدى الارتفاع في أسعار المحروقات في الفترة 2000-2013 إلى تراكم في احتياطات الصرف الأجنبية وبالتالي ارتفاع في الكتلة النقدية وظهور فائض سيولة هيكلي منذ سنة 2002.

- تميزت أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في أداة إسترجاع السيولة وأداة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة وأداة الاحتياطي الإلزامي بالفعالية والنشاط في امتصاصها للسيولة الفائضة خلال الفترة 2000-2013.

- تميز الاقتصاد الجزائري بعدم الاستقرار الكامل وذلك بسبب عدم التوافق بين التغير في المعروض النقدي والتغير في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2013.

- منذ سنة 2014 سجلت الجزائر تراجعا في احتياطات الصرف الأجنبية بسبب تدهور أسعار البترول وهذا أدى إلى تناقص السيولة في الاقتصاد والتوقف عن تطبيق أدوات إسترجاع السيولة وتحول نحو أدوات لضخ السيولة في الاقتصاد.

التوصيات:

من خلال مختلف النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة استخلصنا منها مجموعة من التوصيات:

-يتوجب ترشيد الإنفاق الحكومي وهذا للحد من الضغوط التضخمية وكذا التحكم في الكتلة النقدية.

- يجب تجنب الاعتماد على الإيرادات البترولية في تكوين احتياطات الصرف الأجنبية وهذا بسبب تذبذبها بين الارتفاع والانخفاض كما يجب تنويع مصادر هذه الإيرادات.

- محاولة توظيف الفائض من السيولة في المشاريع الاستثمارية المنتجة والناجحة والتي تساهم في زيادة إجمالي الناتج المحلي وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي.

- محاولة تطوير السوق النقدي التعاملات على مستواه وهذا بغية زيادة فعالية أدوات السياسة النقدية كأداة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم اللذان يؤثران مباشرة على المعروض النقدي.

- مراعاة التنسيق بين عمل أدوات السياسة النقدية وهذا بغية تحقيق الأهداف المسطرة والزيادة من فعالية أدوات السياسة النقدية.

- في الاقتصاد الجزائري يتوجب تشجيع النمو بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بدل الاعتماد على صادرات المحروقات ومحاولة الخروج من التبعية للمحروقات التي لها آثار جد سلبية على الاقتصاد.

قائمة المراجع:

- 1-عبد المطلب عبد الحميد، 2013، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي" طبعة رقم 1، الدار الجامعية 2013.
- 2-العقون نادية، جوان 2016، "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2011"، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 10، جوان 2016.
- 3- عقون عبد السلام، "دراسة قياسية لمساهمة أدوات السياسة النقدية في تكرار الأزمات المالية في الأنظمة الاقتصادية" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11 العدد 1، سنة 2018.
- 4-بلوافي محمد، "السياسة النقدية في الجزائر" مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، سنة 2012.
- 5-بن عبد الفتاح دحمان، سيد امير زهرة، "اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014" مجلة الحقيقة العدد 41، 2017.

- 6-بن عزة إكرام، شليل عبد اللطيف، "تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2017"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4 العدد2، 2018.
- 7-بوشنب موسى، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية 2000-2013"، مجلة معارف المجلد 9 العدد، 2015.
- 8-بويقوب عبد الكريم، بويقوب إبراهيم، "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2014"، مجلة الباحث العدد 17، 2017.
- 9-تشوكتش كبير حسن وبوشامة مصطفى، "تقييم أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2015 باستخدام مقاربة أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR"، مجلة الإبداع المجلد 7 العدد 8، 2017.
- 10-حليمي حكيمة، حليمي ليلي، "تقييم السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر قبل وبعد الأزمة البترولية خلال الفترة 2001-2017"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية العدد 4، 2018.
- 11-حسين بن العارية، عبد السلام بلبالي، "تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة حالة الجزائر للفترة 2000-2014"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال المجلد 1 العدد 4، 2018.
- 12-ذهب علي، "آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي"، مجلة البحوث والدراسات العدد 24، 2017.
- 13-رسول حميد، "الاتجاهات الحديثة لسياسة النقدية في الجزائر"، مجلة معارف، المجلد 11 العدد 21، 2016.
- 14-شلغوم عميروش، "فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015"، دراسة تحليلية، "مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3 العدد 1، 2017.
- 15-شليل عبد اللطيف وبن عزة إكرام، "تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية للفترة 1990-2017"، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 4، العدد2، 2018.
- 16-طهراوي فريد، جوادي علي، "تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية واستقرار التضخم في الاقتصاد الجزائري" revue d'économie et de statistique appliquée، المجلد 13 العدد 2، 2016.
- 17-إحصائيات صندوق النقد الدولي المالية والدولية.
- 18-بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42 و44 سنة 2018.
- 19-تقارير بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنوات 2007، 2008، 2012، 2013.
- 20-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "تقرير شهري حول تطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء مارس 2019.

1- Radia benzian، Nadine salah,billel labaci " conduite de politique monétaire algérienne suit aux chocs pétroliers pour la stabilité des

prix’’ ‘revue algérienne de la mondialisation et des politiques économiques,volume N°9,2018,.

2-Bulletin statistique trimestriel n°5 en 2008 ,17 en 2012 ,29 en 2014 et 42,43,44 en 2018 , 46 en 2019 https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2019FR.htm(16/02/2020 /14:36).

3-Opec : Annual statistical bulletin 2019.

https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OB012019.pdf(16-02-2020/16:49).

4-rapports annuels de la banque d’algérie sur « Évolution économique et monétaire en algérie » rapports 2003,2008 et 2013.

5-Rapports de fond monétaire international 2017 « Le Conseil d’administration du FMI achève les consultations de 2017 au titre de l’article IV avec l’Algérie ».